بحسب مؤسسة الدراسات والأبحاث العالمية «جارتنر»

ارتفاع حجم الإنفاق العالمي على تقنية المعلومات بنسبة 2.1 بالمئة خلال 2014

محللو المؤسسة سيناقشون آخر التوقعات حول معدلات الإنفاق على تقنية المعلومات خلال «منتدى جارتنر الالكتروني» الذي سيعقد يوم 8 يوليو

شعار المؤسسة

اشارت احدث التقارير الصادرة عن مؤسسة الدراسات والأبحاث العالمية «جارتنر» إلى ارتفاع إجمالي حجم الإنفاق العالمي على تقنية المعلومات ليبلغ 3.7 تريليون دولار خلال العام 2014، اي بزيادة قدرها 2.1 بالمائة عما شهده العام الماضي. إلا أن معدل النمو هذا جاء اقل من التوقعات الأولية التي قدرت بنسبة 3.2 بالمائة. ويعزى هذا البطء في النمو خلال العام 2014 إلى انخفاض توقعات معدل نمو الأجهزة وانظمة مراكز البيانات، وإلى حد ما إلى خدمات تقنية المعلومات.

وفي هذا السياق قال ريتشارد غوردون، نائب الرئيس الإداري لدى مؤسسة الأبحاث والدراسات العالمية «جارتنر»: «انعكس ضغط الأسعار الناجم عن ازدياد حدة المنافسة، وعدم تميّز المنتجات، وارتفاع معدل توفر الحلول البديلة، بشكل سلبي على توقعات المدى القصير لمعدلات الإنفاق على تقنية المعلومات. ومع ذلك، فإننا نتوقع ان نشهد خلال الفترة ما بين العامين 2015و2018 عودة نشطة إلى مستويات النمو «العادية» للإنفاق، وذلك مع استقرار التوازن ما بين الأسعار وأنماط الشراء، حيث ستدخل تقنية المعلومات مرحلة التطور والنمو الثالثة، منتقلة من مفهوم التركيز على التقنية والعمليات الذي كان سائدا في الماضي، إلى التركيز على نماذج الأعمال الجديدة التي تقوم على منهجية المعالجة الرقمية في المستقبل».

وتعتبر توقعات مؤسسة «جارتنر» حول معدل الإنفاق العالمي على تقنية المعلومات مؤشرا رئيسيا لتوجهات التقنيات الكبرى، وذلك في كل من قطاع الأجهزة والبرمجيات وخدمات تقنية المعلومات وأسواق الاتصالات. فعلى مدى اكثر من عقد من الزمان، استعان قطاع تقنية المعلومات والمدراء التنفيذيين في جميع انحاء العالم بهذه التقارير الربع سنوية والعالية التوقعات من اجل الوقوف على الفرص والتحديات التي يفرضها السوق، واستندوا على منهجيات علمية معتمدة لاتخاذ قرارات العمل الحاسمة، بدلا من اللجوء إلى الحدس والتخمين.

ومن المتوقع أن ينمو سوق الأجهزة «بما فيها اجهزة الكمبيوتر المكتبية، والأجهزة المحمولة المتطورة، والهواتف المحمولة، والكومبيوترات اللوحية، والطابعات» خلال العام 2014، ولكن ليس بالقدر الذي تم توقعه خلال الربع السابق، حيث بلغ حجم الإنفاق 685 مليار دولار، اي بزيادة قدرها 1.2 بالمائة عما حققه في العام 2013، ويرجع ذلك إلى انخفاض المتوقع لأسعار الهواتف المحمولة والكومبيوترات اللوحية. ومع وصول نسبة انتشار الكومبيوترات اللوحية إلى 50 بالمائة بين الأسر في الولايات المتحدة، فإن مبيعات الكومبيوترات اللوحية المتطورة سينخفض بين المستهلكين، الذين ستستطيعالكومبيوتراتاللوحية العملية الأرخص ثمنا، وستتلخص النتيجة في تحول الإقبال من الكومبيوتراتاللوحية المتطورة إلى الأقراص اللوحية العملية، ما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار.

بالمقابل، من المتوقع أن يصل حجم الإنفاق على انظمة مراكز البيانات إلى 140 مليار دولار خلال العام 2014، اي بزيادة قدرها 0.4 بالمائة عما حققه في العام 2013، حيث تواصل مستويات الإنفاق المحدودة انعكاسها السلبي على فرص زيادة إيرادات انظمة مراكز البيانات، لاسيما المستندة على حلول التخزين القائمة على وحدة تحكم خارجية «ECB»، التي تعاني من مجموعة تأثيرات ناجمة عن الأنظمة غير المستعملة ضمن قاعدة البيانات المنصبة، بالإضافة إلى البنى البديلة منخفضة التكاليف وحلول التخزين القائمة على السحابة. كما أظهر سوق السيرفرات ضعفا جراء عزوف المؤسسات عن شراء المنصات عالية التكاليف، ولجوئهم إلى بدائل اقل تكلفة. أما قطاع الأجهزة الهجينة والمختلفة، القائم بشكل رئيسي على الخدمات الموجهة للمستهلك، فقد أظهر بعض المؤشرات الإيجابية في السوق، وذلك بسبب كلفة المنصات المنخفضة جدا، الأمر الذي اثر على مستويات إجمالي الإنفاق على أنظمة مراكز البيانات.

في حين من المتوقع أن يصل حجم الإنفاق على خدمات تقنية المعلومات إلى 967 مليار دولار خلال العام 2014، اي بزيادة قدرها 3.8 بالمائة عما حققه في العام 2013، وذلك بعد الأداء المتواضع لمزودي الخدمات خلال العام 2013، وذلك في مختلف الدول والقطاعات، ومن المتوقع أن يتحسن حجم الإنفاق بنسبة بسيطة خلال العام 2014، كما أن نمو قطاع تقديم خدمات تقنية المعلومات من مصادر خارجية شهد نموا ابطأ من المتوقع، حيث أثر انخفاض الأسعار الحاد الذي قام به أكبر مزودي الخدمات على سوق خدمات تخزين السحابة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خدمات السحابة العامة بدأت تنتشر بوتيرة متنامية وتطغى على أكثر خدمات المصادر الخارجية في مراكز البيانات التقليدية. فضلاً عن أن خدمات التنفيذ شهدت نموا ابطأ مما كان متوقعا، وذلك مع استمرار تركيز المشترين المحجمين عن المخاطر على المشاريع الأصغر والأكثر أمانا، وتوجه بعض من كبار الشركات المزودة للخدمات نحو الحفاظ على الهوامش عوضا عن الإيرادات المتنامية.

أما سوق البرامج المؤسسية فقد بلغ حجم الإنفاق فيه 321 مليار دولار، اي بزيادة قدرها 6.9 بالمائة عما حققه في العام 2013، حيث ارتفع معدل النمو قليلا عما هو متوقع لبرامج البنى التحتية، التي حققت التوازن المنشود بسبب النمو المتواضع المتوقع لتطبيقات البرمجيات. ومن جهة أخرى وضمن قطاع البنى التحتية، فإنه من المتوقع نمو سوق برامج انظمة إدارة قواعد البيانات «DBMS» بشكل قوي، المدفوعة بشكل كبير بمبادرات البيانات الكبيرة والمعالجات الرقمية. بينما من المتوقع أن يتباطأ نمو سوق التطبيقات، وبشكل خاص التطبيقات المتعلقة بالحزم المكتبية وإنشاء المحتوى الرقمي «DCC»، التي تأثرت بتراجع مبيعات أجهزة الكمبيوترات المكتبية، والانتقال السريع للاستفادة من العروض القائمة على السحابة من جانب العديد من المؤسسات والمختصين.

كما انه من المتوقع أن ينمو قطاع خدمات الاتصالات بنسبة 0.7 بالمائة خلال العام 2014، ليصل حجم الإنفاق فيه إلى 1.635 تريليون دولار، حيث سينخفض متوسط إيرادات الاتصالات الصوتية لكل مستخدم بنحو 10 بالمائة ستويا خلال العام 2018، وذلك بسبب تراجع استخدام المستهلك للخدمات الصوتية، وخاصة بين مستخدمي الخدمات مسبقة الدفع. ويوضح لنا السيد غوردون هذه النقطة بالقول: «إن ارتفاع وتيرة المنافسة ما بين مزودي خدمات الاتصالات يؤدي إلى المنافسة في الأسعار. كما أن خدمات البيانات المتنقلة المنخفضة التكاليف أو المدعومة بإعلانات مجانية، والخدمات المنخفضة التكاليف المقدمة من قبل مشغلي الشبكات الافتراضية المتنقلة التي تستهدف قطاعات اقل ربحية، تؤثر على متوسط إيرادات الاتصالات الصوتية لكل مستخدم بشكل اكبر مما كان متوقعا فيما سبق».

كوبا تتمهل بخطوات معالجة اقتصادها رغم ضعف الأداء

راؤول كاسترو

قال الرئيس الكوبي راؤول كاسترو للبرلمان إن الإصلاحات في كوبا لابد وأن تكون تدريجية في إشارة واضحة إلى أنه سيعارض نداءات بالتعجيل بالتغييرات من أجل معالجة اقتصاد يعاني من ضعف الأداء.

وأشار كاسترو أيضا بالكوبيين «لهزيمتهم الامبريالية» من خلال مقاومة العدوان الأمريكي منذ الثورة الكوبية عام 1959.

ومنذ توليه السلطة خلفا لشقيقه الأكبر الزعيم فيدل كاسترو في 2008 سن راؤول كاسترو «83 عاما» إصلاحات واسعة النطاق مثل تحويل المشروعات الحكومية إلى تعاونيات خاصة والسماح للكوبيين بالعمل في مشروعات خاصة صغيرة وتقليص دور الدولة في الحياة اليومية.

وقال كاسترو لأعضاء الجمعية الوطنية في اجتماعها نصف السنوي الذي يستمر يوما واحدا «الطبيعة التدريجية لسلسلة الأنشطة التي نوافق عليها أمر لا بد منه». وأضاف إن وتيرة الإصلاحات ستظل متأنية.

وأثنى كاسترو باللائمة على الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ 52 عاما في كثير من مشكلات بلاده الاقتصادية قائلا إن الشعب الكوبي يستحق وساما لمقاومته العداء الأمريكي.

وقال «حققنا نجاحا لعب فيه شعبنا دورا أساسيا..إنه يقاوم ويهزم الامبريالية».

قطاع التكنولوجيا العالمي يترقب استثمارات ضخمة

تتجه الاستثمارات الكبرى في العالم إلى قطاع التكنولوجيا الذي أصبح أكثر إغراءا وجذبا من غيره بفضل النمو الكبير الذي يسجله، والأرباح الذي يدرها على العاملين فيه، مع استمرار الارتفاع في الطلب على منتجات التكنولوجيا وتقنية المعلومات في العالم.

ومن المتوقع أن يدخل عدد من كبار المستثمرين وأثرى الأثرياء على مستوى العالم في استثمارات تكنولوجية جديدة ليشهد القطاع بذلك دفعة انتعاش جديدة وينضم على حساب القطاعات الأخرى التي تتراجع أهميتها أمامه، حيث تداول تقارير إخبارية أنباءا عن مؤشرات تدل على أن عددا من المستثمرين الكبار والأثرياء في الولايات المتحدة يدرسون الدخول في مشروعات تكنولوجية جديدة.

وكشفت جريدة «فايننشال تايمز» البريطانية أن «دويتشة بنك» نظم رحلة لمدة يومين لستة عائلات أمريكية الى «وادي السيليكون» بالقرب من سان فرانسيسكو، حيث أن هذه العائلات التي تجولت بين المنشآت هناك طوال يومين بترتيب وتنظيم من البنك هي من أثرى الأثرياء في العالم والولايات المتحدة من التي يدير البنك أصولها وثرواتها المالية.

وتشير الصحيفة الى أن العائلات الستة اطلعت على عدد من المشاريع العملاقة، وتعرفت على كبريات شركات التكنولوجيا الموجودة في منطقة «وادي السيليكون»، في مؤشر واضح على أن الزيارة ليست سوى ترويج للاستثمار في هذا القطاع.

كما تشير الصحيفة الى أن هذه الزيارة ليست سوى واحدة من بين مجموعة من الزيارات التي نظمها «دويتشة بنك»، وعدد آخر من الشركات المنافسة له والعاملة في مجال إدارة الثروات.

وبحسب «فايننشال تايمز» فانه يوجد «طفرة في اهتمام المستثمرين بتمويل الطروحات الأولية والاكتتابات المتعلقة بشركات التكنولوجيا».

لكن الكثير من المستثمرين تحولوا الى إبداء القلق والحذر من الاستثمار في قطاع التكنولوجيا، خاصة بعد اكتتاب شركة «فيسبوك» الكبير الذي رفع تقييم الشركة الى ما يزيد عن 100 مليار دولار ليعاود السهم الهبوط بعد إدراجه في السوق الأمريكية للتداول.

وقال ريان جاكوب، رئيس شركة «جاكوب فاند» وهي شركة استثمارات تكنولوجية في لوس أنجلوس إن «اكتتاب فيسبوك كان نداءا حقيقيا للنهوض»، مشيرا الى أنه «جعل الناس أكثر حذرا من التسجيل دوما وبشكل أوتوماتيكي في أي اكتتاب عام».

يشار الى أن عددا كبيرا من المستثمرين وصناديق الاستثمار العالمية وصناديق التحوط والصناديق السيادية توسعت مؤخرا في الاستثمارات بقطاع التكنولوجيا، حيث ضخت هذه الصناديق عشرات المليارات في شركات مختلفة من أجل الاستفادة من الطفرة التي يشهدها قطاع التكنولوجيا في العالم.

وفي الوقت الذي كانت فيه غالبية الشركات وبمختلف القطاعات تعاني أوضاعا صعبة خلال الأزمة المالية العالمية، فان شركات التكنولوجيا كانت الأفضل حالاً والأقل تضررا بالأزمة الاقتصادية.

هبوط مؤشر بلومبيرج للسلع للأسبوع الثاني على التوالي

النفط يهبط والذهب يتراجع على الرغم من تشجيع الاقتصاد الأمريكي

النظرة المستقبلية بخصوص غزارة محاصيل الذرة وحبوب الصويا في الولايات المتحدة تضرب الأسعار

اولي هانسن

انهت السلع النصف الثاني من عام 2014 مع اداء متفاوت عبر بعض القطاعات الفرعية وعلى الرغم من ذلك، هبط مؤشر بلومبيرج للسلع «المعروف سابقا بمؤشر داو جونز-يو اس بي» للأسبوع الثاني على التوالي بسبب الخسائر الفادحة في المحاصيل بما فيها الذرة وحبوب الصويا بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية كالسكر وقهوة ارابيكا بينما كانت المعادن الثمينة مرتفعة بعيدا عن المحنة التي اثارها عدد الوظائف الكبير في الولايات المتحدة والذي ادى بدوره إلى تقوية الدولار ورفع المخزونات وعائدات السندات.

هبط قطاع الطاقة للأسبوع الثالث على التوالي بسبب تلاشي المخاوف المتعلقة بالعراق وإعادة افتتاح أكبر محطتي تصدير في ليبيا مجددا للعمل بعد فك الحصار الذي دام لمدة سنة. كانت المعادن الثمينة، يقودها النيكل والنحاس، أكبر الرابحين مع ارتفاع النحاس للأسبوع الثالث حيث شهدت المؤشرات المستمرة على النمو الاقتصادي في أكبر دولتين مستهلكين على مستوى العالم، الصين والولايات المتحدة، في وقت تناقص المخزونات، ارتفاع المعدن عبر المقاومة النفسية ليصل إلى أعلى سعر في اربعة أشهر.

كان البالاديوم رابحاً آخر مع ارتفاع السعر إلى أعلى مستوياته في 13 سنة على خلفية التوقعات باستمرار الطلب القوي من مصنّعي السيارات في وقت تتناقص فيه التوريدات بعد الاضراب المستمر منذ 5 أشهر في جنوب افريقيا، ثاني أكبر المنتجين على مستوى العالم بعد روسيا وبحسب المصادر الداخلية، سيرتفع عجز العرض إلى مستوى قياسي هذه السنة جراء الطلب الصناعي القوي على المحولات الحفازة وطلب الاستثمار عبر الأموال المتداولة في البورصة التي يدعمها المعدن والذي ارتفع إلى معدلات جديدة.

وأكد اولي هانسن، رئيس استراتيجية السلع الأساسية، ساكسو بنك استمرار انتعاش عقود الماشية المستقبلية بسبب العرض القصير جراء إنفاق الأمريكيين لمعدلات قياسية بسبب حفلات شواء عطلة الرابع من يوليو حيث شهدت تكساس، أكبر الولايات انتاجا، بالإضافة إلى كاليفورنيا، مشاكل جفاف مما اجبر مربي الماشية على تقليص أعداد القطيع وبالإضافة إلى ذلك، ادى الشتاء القارس الذي شهدناه هذه السنة إلى تراجع توفر المراعي مما ادى إلى تخفيض القطعان مرة أخرى في المناطق المتضررة. حقق الذهب ارتفاعاً في عدة أشهر خلال الأسبوع مع استمراره في تجاهل الأخبار السيئة المحتملة بخصوص السعر من الولايات المتحدة حيث استمر تسارع تامين فرص العمل الشهري مؤديا إلى توقعات حول بدء دورة تشديد الأسعار أبكر من المتوقع. شهد تقرير العمل الاسبوعي القوي وصول المخزونات إلى مستوى قياسي جديد وارتفاع عائدات السندات والدولار حيث من المحتمل أن تعيق جميعها تقدم الذهب أكثر في نهاية المطاف ولكن حتى الآن تبدو الشهية تجاه الذهب في ارتفاع مع تعرض الأرصدة في المنتجات المتداولة في البورصة ليومين من التدفقات الصحية بينما زاد المتداولون المضاربون مؤخراً مثل صناديق التحوط مواقفهم الطويلة في عقود الذهب المستقبلية إلى أعلى مستوياتها منذ 2007.

لغاية الآن، بقي المعدن حبيس المجال بين 1300 و1331 دولار أمريكي/للأونصة وبينما يتصفح المتداولون شاشات التداول خاصتهم بخصوص العقود القصيرة، سيبدأ النشاط بالتباطؤ وليس بالضرورة أن يؤدي هذا إلى هدوء السوق مع إظهار متوسط اداء الذهب خلال شهري يوليو وأغسطس في السنوات الخمس الماضية نسباً مئوية مقدارها 3 و5.5 على الترتيب ومن الممكن أن يؤدي الإغلاق فوق 1331 دولار أمريكي/أونصة إلى فتح الطريق أمام تحرك باتجاه 1370 دولار أمريكي للأونصة بعد الارتفاع في شهر مارس عند عتبة 1392 دولار أمريكي للأونصة.

هبط خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط للأسبوع الثاني بعد تلاشي المخاوف المتعلقة باضطرابات النفط العراقي وبصورة أهم الاخبار القادمة من ليبيا والتي تفيد بقرب إعادة افتتاح اثنتين من أكبر محطات النفط فيها بعد حصار دام عام حيث ساهم هذا بطريقة ما بنقل التركيز من خطر اضطرابات العرض التي ادت إلى ارتفاع أسعار النفط خلال شهر يونيو إلى احتمالية زيادة العرض في الأشهر القادمة لا سيما من ليبيا حيث عاد كلا من ميناء السدرة وميناء راس لانوف تحت سيطرة الحكومة مجدداً إذ تمتلك هاتين المحطتين مجتمعتين استطاعة لشحن ما يصل إلى 560.000 برميلا في اليوم وبالتالي يعني تسليم الميناءين أن الصادرات الليبية يمكن أن تستانف في المستقبل القريب ، مع عدم حدوث انتكاسة، وقد ترتفع الصادرات فوق 800.000 برميل يومياً وهو أعلى معدل منذ يوليو 2013.

كنتيجة لهذا وبسبب تزايد الشحنات من بحر الشمال في شهر يوليو الحالي، تناقصت فجوة الشهر الأمامي بين العقود المستقبلية في الشهرين الأول والثاني في خام برنت من ميل إلى التراجع بمعدل 88 سنت «الشهر الأول فوق الشهر الثاني» إلى سعر ثابت في أسابيع قليلة فقط حيث لا يعكس تخفيف فجوة الشهر الأمامي هذا صورة العرض الشحيح ويؤدي في الوقت نفسه إلى تآكل الربح المحتمل والذي يجني من تدوير مواقف المضاربة طويلة الأجل إلى ميل هابط إلى التراجع.

كسر خام برنت الدعم عند 112 دولار أمريكي للبرميل وخام غرب تكساس الوسيط عند 104 دولار للبرميل وكلاهما يتعرض الآن لخطر التصحيح باتجاه 109.40 و103 على الترتيب حيث يمكن أن يؤدي الطلب الموسمي القوي من المصافي في الولايات المتحدة وتناقص المخزونات المتجدد في كوشين، أكبر محطة توصيل لخام غرب تكساس الوسيط، إلى تفوق خام غرب تكساس الوسيط على خام برنت.

هوت أسعار المحاصيل الرئيسية كالذرة وحبوب الصويا المتداولة في مجلس شيكاغو للتجارة يوم الاثنين بعد إصدار تقريرين من وزارة الزراعة الأمريكية إذ سبب كلا من تقرير المخزون الربعي والتحديث الأخير على المساحة الأكبر المزروعة في مفاجأة الأسواق مع إظهار تقرير المخزون مخزونات محلية من الحبوب أكبر بكثير مما كان متوقعا في حين تعرضت حبوب الصويا إلى بعض ضغط البيع جراء الترقية إلى المساحة الأكبر المزروعة والتي ستساعد في التخلص من الندرة التي ابقت الأسعار مدعومة خلال فصلي الشتاء والربيع الماضيين.

16.7 مليار دولار مساعدات عربية لمصر خلال عام

وزارة المالية المصرية

قدرت وزارة المالية المصرية حجم المساعدات التي تلقتها الحكومة المصرية من الدول العربية خلال العام المالي المنتهي في نهاية الشهر الماضي، بنحو 16.7مليار دولار.

وشهدت مصر تدفقات مالية ضخمة من الدول الخليجية السعودية والإمارات والكويت عقب ثورة 30 يونيو 2013 بقيمة 12مليار دولار مرة واحدة موزعة بين مساعدات مالية في صورة ودائع بفائدة صفرية لدعم الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر.

وأكدت وزارة المالية خلال البيان المالي للموازنة الجديدة حصول مصر على مساعدات خارجية من دول الخليج في صورة منح وودائع ومواد بترولية بلغت نحو١٦.٧مليار دولار خلال العام المالي الماضي، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. وكان مسؤول بارز بوزارة المالية المصرية قد أكد في تصريحات سابقة أن جملة المساعدات العربية لمصر ارتفعت إلى 21.03 مليا دولار بعد إضافة 3 مليارات دولار دعما إماراتيا لمشروع الإسكان الاجتماعي في مصر والذي وقعته شركة «أرابتك» الإماراتية مع الجيش المصري.

وقال وزير المالية المصري، هاني قدري، إن مساعدات الخليج لمصر سوف تنتهي في أغسطس المقبل وهذا لا يعني توقف المساعدات بالكامل حيث ستتخذ شكلا أكثر دعما للاستثمار في مصر.

وأوضح الخبير الاقتصادي الدكتور عماد كمال، إن هذه المبالغ ساهمت بشكل مباشر في تسكين كل الأزمات الاقتصادية وخاصة احتياطي النقد الأجنبي الذي تراجع بشكل كبير من 36 مليار دولار قبل انتهاء نظام مبارك في بداية 2011 إلى ما يقرب من 13 مليار دولار في بداية العام الماضي.

وأشار إلى أن استمرار الدعم العربي لا يمكن أن يستمر في صورة مبالغ ومنح مالية تتلقاها الحكومة المصرية، ولكن سوف تتجه المنح والدعم العربي إلى الاستثمار بشكل مباشر في مصر، وهو أفضل بكثير من استمرار المنح والاعتماد على القروض التي تتحملها الأجيال المقبلة.

ولفت إلى أن الحكومة الحالية تحاول أن تبتعد عن القروض والمنح وتستبدل الدعم العربي باستثمارات تساهم بشكل مباشر في تحقيق معدلات النمو المطلوبة، وهو ما يتطلب تعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار لتصبح أكثر جذباً للاستثمار.